

موجز سياسات: العدد الثامن عشر  
يناير 2021

إعداد:

د. هبة عبد المنعم د. سفيان قعلول



## دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية

- زيادة وصول الإناث إلى الخدمات المالية يعزز استقلاليتهم المالية ونفاذهن للفرص الاقتصادية بما يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة.
- المنطقة العربية تتسم بأكبر فجوة للنوع على مستوى العالم سواءً على صعيد الشمول المالي أو مشاركتهم في سوق العمل.
- على مستوى الدول العربية فرادى تسجل كل من الإمارات والكويت والبحرين أعلى نسبة لمستويات للشمول المالي للإناث ومشاركتهم في سوق العمل.
- يساهم كل ارتفاع بنقطة مئوية واحدة في نسبي الإناث اللاتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية، وحسابات اقتراض في زيادة مستويات تمكين المرأة مقاسة بمشاركتهم في القوى العاملة بنسبة 0.44 و 0.23 نقطة مئوية على التوالي.
- تبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي تركز على تذييل العقبات التي تواجه الإناث، وتعديل الأطر التشريعية، والتوسع في الخدمات المالية المصممة لمواكبة احتياجات الإناث، والتوسع في الخدمات المالية الرقمية ضرورات لزيادة الشمول المالي للإناث في الدول العربية.

### الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة

يعتبر كل من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة من أهم الغايات التي تسعى أهداف التنمية المستدامة لتحقيقها في عام 2030، حيث يمثل تمكين المرأة الركيزة الأساسية لعالم مزدهر ومستدام. فوفق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة تسعى دول العالم إلى "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، حيث يتعين على الحكومات العمل على رطب فجوات النوع الاجتماعي في عدد من المجالات من خلال ضمان مشاركة كاملة وفاعلة للمرأة، وضمان تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، والقيام بإصلاحات لتمكين المرأة من النفاذ إلى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية، وغيرها وفقاً للقوانين الوطنية<sup>1</sup>.

من جانب آخر، يرتبط الشمول المالي بشكل مباشر بتحقيق ما لا يقل عن سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة

حيث يساهم في توسيع نطاق نفاذ الأفراد والمشروعات إلى الفرص الاقتصادية ويمكنهم من بناء قدراتهم الذاتية بما يدعم التمكين الاقتصادي بشكل عام<sup>2</sup>. على المستوى العالمي ورغم حدوث تحسن في مستويات الشمول المالي ما بين عامي 2011 و2017 وفقاً لأحدث البيانات المتاحة مع ارتفاع مستويات الشمول المالي للذكور إلى 72 في المائة، ومثيلتها بالنسبة للإناث إلى 65 في المائة، إلا أن فجوة النوع الخاصة بالشمول المالي لم تشهد تغيراً خلال الفترة على مستوى العالم خلال تلك الفترة. كما تشير الدراسات التي نفذت في 18 دولة أن الرجال يمثلون 65 في المائة من عملاء البنوك، ويمتلكون نحو 80 في المائة من إجمالي رصيد القروض، ونحو 75 في المائة من إجمالي رصيد الودائع<sup>3</sup>.

في هذا الإطار، تشير التقديرات المتضمنة بقاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي إلى وجود 1.1 مليار نسمة من الإناث محرومات من النفاذ إلى الخدمات المالية من مجمل 2 مليار نسمة على مستوى العالم غير مشمولين مالياً<sup>4</sup>.

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة.

<sup>3</sup> Trivell, C. et al. (2018). "Financial Inclusion for Women: A Way Forward", G20. Available at: <https://www.g20-insights.org/wp-content/uploads/2019/10/Financial-Inclusion-for-Women-Final.pdf>.

<sup>4</sup> World Bank, (2019). "FINDEX Database".

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، "أهداف التنمية المستدامة 2030"، متاح من خلال الرابط:

<https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html>

<sup>2</sup> بما يشمل الهدف الأول: القضاء على الفقر، والهدف الثاني: القضاء التام على الجوع، والهدف الرابع: التعليم الجيد، والهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، والهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف التاسع:

وتعزيز مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى الكلي وهو ما يعمل بدوره على زيادة مستويات الدخل القومي، وخفض الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، والإدماج الاجتماعي<sup>6</sup>.

من جانب آخر، فإن العلاقة ما بين الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصادياً هي علاقة متبادلة. فالشمول المالي يتيح قنوات لتسهيل نفاذ المرأة إلى الفرص الاقتصادية بكافة أنواعها بما يسمح لها بتحسين مستويات دخلها وإدارة أمورها وقراراتها المالية بشكل أفضل وهو ما يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، لاسيما فيما يتعلق بالخدمات المالية الخاصة بالادخار والإقراض<sup>7</sup>. من جانب آخر، فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يساعد على زيادة دخل المرأة ومستويات طلبها على الخدمات المالية وهو ما يعزز الشمول المالي كذلك.

في ضوء ما سبق، تم تبني منهجية قياسية لتقدير العلاقة بين مشاركة المرأة في سوق العمل (كمؤشر للتمكين الاقتصادي للمرأة)، وأبرز مؤشرات الشمول المالي الخاصة بالإناث ممثلة في نسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية، ونسبة النساء اللاتي لديهن بطاقات بنكية، ونسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات للاقتراض من مؤسسات مالية لعينة تشمل 100 دولة من الدول النامية والاقتصادات الناشئة التي تتوفر حولها بيانات كافية لأغراض القياس الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات مقطعية.

رغم صعوبة قياس السببية، ارتأينا تحليل العلاقة بين نسبة مشاركة الإناث في القوة العاملة ومؤشرات الشمول المالي الخاصة بالإناث، والذي يأخذ في الاعتبار التجانس عن طريق استخدام القيم المتأخرة للمتغيرات المستقلة. بناءً عليه، تم استخدام تقدير من خطوتين (Two Stage Least Squares TSLS)، إضافة إلى استخدام متغيرات مساعدة ممثلة في مستويات الدخل، ذلك بهدف السيطرة على

تواجه الإناث على مستوى العالم عدد من التحديات التي تحول دون النفاذ إلى الخدمات المالية من بينها طبيعة الأطر التنظيمية والسياسات غير الممكنة، والتحديات المرتبطة بالنظم الاجتماعية والأعراف السائدة، إلى جانب عدم توفر أوراق ثبوتية لدى عدد من الإناث، وعدم وجود ضمانات لديهن، وانخفاض مستويات المعرفة المالية للإناث، وبعد المسافة بينها وبين أماكن توفر الخدمات المالية، وكذلك الأطر القانونية التي قد تحد دون ملكية الإناث للأصول في عدد من البلدان، ومجموعة أخرى من التحديات التي تحد من فرص الشمول المالي للمرأة على صعيد كل من جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية<sup>5</sup>.

بناءً عليه، وفي إطار اضطلاع صندوق النقد العربي في سياق المبادرة الإقليمية للشمول المالي بتنفيذ عدد من الأنشطة الداعمة لصنع السياسات بهدف زيادة مستويات النفاذ إلى الخدمات المالية، يهتم هذا الموجز بمحاولة إلقاء الضوء على دور الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الوقوف على الوضع الراهن لمؤشرات التمكين الاقتصادي ومستويات نفاذ الإناث للخدمات المالية في الدول العربية، وكذلك الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية المتميزة في طرح بعض التوصيات على صعيد دعم الشمول المالي للإناث بما يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة.

### العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة

يساعد الشمول المالي المرأة على وجه الخصوص على إدارة الأموال بشكل أفضل، واتخاذ قرارات أكثر حصافة فيما يتعلق بقرارات الادخار والاستثمار، وكذلك على تأسيس مشروعات جديدة لريادة الأعمال، إضافة إلى دوره الإيجابي في زيادة مستويات نفاذهن ونفاذ عوائلهن للفرص الاقتصادية ممثلة في الحصول على خدمات التعليم والصحة والانخراط في سوق العمل. كافة هذه العوامل من شأنها تعزيز الاستقلالية المالية للمرأة على المستوى الفردي،

- Boyd, C. & U. Aldana (2015). The Impact of Financial Education on Conditional Cash Transfer Beneficiaries in Peru. En: Veras, F. & C. Robino "Social Protection, Entrepreneurship and Labour Market Activation" Policy in Focus Volume 12, Issue No.2. IPC-UNDP. pp. 26-27.
- Holloway, K., Niazi, Z., Rouse, R. (2017). IPA Women's Economic Empowerment Through Financial Inclusion A Review of Existing Evidence and Remaining Knowledge Gaps.

<sup>5</sup> CGAP, "Gender, Policy, and Financial Inclusion". Available at: <https://www.cgap.org/blog/series/gender-policy-and-financial-inclusion>. And Trivell, C. et al. Op cit. (2018).

<sup>6</sup> Trivell, C. (2018). "Financial Inclusion for Women: A Way Forward", G20. Available at: <https://www.g20-insights.org/wp-content/uploads/2019/10/Financial-Inclusion-for-Women-Final.pdf>

<sup>7</sup> للمزيد في هذا السياق يمكن الاطلاع على:

التجانس وتوضيح علاقة الارتباط التي تكمن في اختبار فرضيتنا.

تم الحصول على البيانات من قاعدتي بيانات مؤشرات التنمية الدولية، والشمول المالي للبنك الدولي. تم استخدام قيم عام 2017 للمتغيرات التفسيرية وفق البيانات المتاحة من قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي، وبيانات عام 2019 لنسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، وذلك بهدف السيطرة على التجانس وتوضيح علاقة الارتباط التي تكمن في اختبار فرضيتنا بقدر ما تسمح به البيانات المتاحة وفق النموذج التالي:

$$FLP_t = \beta_0 + \beta_1 Account\_F_{it-2} + \beta_2 Cred\_card\_F_{it-2} + \beta_3 Borrw\_FI\_F_{it-2} + \varepsilon$$

حيث

$FLP$	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة.
$Account\_F_{it-2}$	نسبة الإناث اللواتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية.
$Cred\_card\_F_{it-2}$	نسبة الإناث اللواتي لديهن بطاقات ائتمانية.
$Borrw\_FI\_F_{it-2}$	نسبة الإناث اللواتي لديهن حسابات اقتراض من مؤسسات مالية.
$\varepsilon$	حد الخطأ العشوائي
$i$	ترمز للدولة
$t$	ترمز للزمن

أشارت نتائج النموذج إلى:

- وجود علاقة إيجابية ما بين مؤشرات الشمول المالي للإناث ممثلة في كلٍ من نسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية، ونسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات اقتراض من جهة، ومستويات تمكين المرأة مقاسة بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل من جهة أخرى، في حين لم تثبت وجود علاقة ما بين نسبة امتلاك الإناث للبطاقات الائتمانية والتمكين الاقتصادي للمرأة، وهو ما قد يُعزى إلى ارتباط هذا النوع من الخدمات المالية للإناث بشكل أكبر بعمليات الشراء والتسوق.

- يساهم كل ارتفاع بنحو واحد نقطة مئوية في نسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية، ونسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات اقتراض في زيادة مستويات تمكين المرأة مقاسة بمستويات مشاركتهن في القوى العاملة بنسبة 0.44 و0.23 نقطة مئوية على التوالي.

- تؤثر الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي (التي تُفهم على أنها عدم الوصول المتكافئ إلى النظام المالي) سلباً على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

- الشمول المالي للإناث أمر بالغ الأهمية على المستوى الاقتصادي للمرأة ومساعدة البلدان على التقدم فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية بين الجنسين، حيث يتيح وصول المرأة إلى نظام مالي يعمل بشكل جيد على خلق ظروف تكافؤ الفرص الاقتصادية، للنساء المستبعدات اقتصادياً واجتماعياً والمساهمة بفعالية في التمكين الاقتصادي.

### الشمول المالي وتمكين المرأة العربية

تعتبر المنطقة العربية فريدة من نوعها من حيث تسجيل أكبر فجوة للنوع سواءً على مستوى المشاركة في قوة العمل، أو مستويات الشمول المالي للإناث حيث تنخفض مستويات مشاركة الإناث في القوة العاملة إلى نحو 20.8 في المائة وهو ما يعتبر منخفضاً بالقياس المتوسط العالمي البالغ نحو 39 في المائة وفق بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي.

كما يعتبر معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة كذلك منخفضاً بشكل كبير بالمقارنة مع بعض الأقاليم الجغرافية ومجموعات الدخل الأخرى، حيث تتراوح النسبة حول 60 في المائة في كل من دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك في كل من مجموعة الدخل المنخفض، حيث تمثل مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل في هذه الدول نحو ثلاثة أضعاف المعدل المسجل على مستوى الدول العربية.

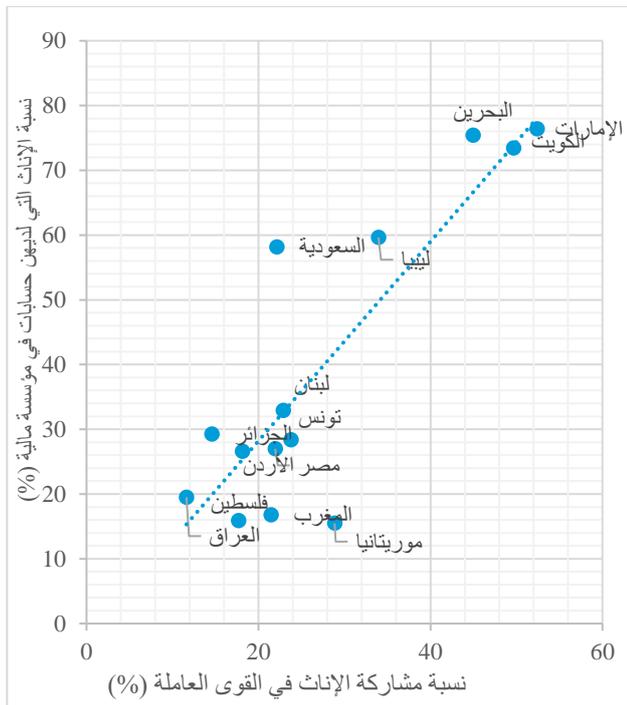
من جانب آخر، تعتبر مستويات الشمول المالي للإناث الأقل مقارنة بباقي المجموعات الجغرافية ومجموعات الدول بحسب مستويات الدخل، حيث يتوفر لدى 25.6 في المائة فقط من الإناث في الدول العربية حسابات في مؤسسات مالية بما يمثل أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ نحو 64.8 في المائة، فيما ترتفع النسبة على سبيل المثال لتسجل نحو 52 في المائة في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الدول	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات في المؤسسة المالية
اليمن	5.8	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	58.6	71.5
أفريقيا جنوب الصحراء	61.5	36.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	52.0	52.0
الدول ذات الدخل المرتفع	53.0	92.9
الدول ذات الدخل المنخفض	58.0	29.9
الدول العربية	20.8	25.6
العالم	47.1	64.8

\* عام 2019 بالنسبة لبيان مشاركة المرأة في القوى العاملة، وعام 2017 بالنسبة لمستويات الشمول المالي للإناث، حيث يتم نشر بيانات الشمول المالي كل ثلاث سنوات. المصدر: البنك الدولي، (2021). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية، وقاعدة بيانات الشمول المالي".

#### شكل رقم (1)

نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي للإناث في الدول العربية وفق أحدث بيان\*



المصدر: البنك الدولي، (2021). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية، والشمول المالي".

#### الدروس المستفادة على صعيد السياسات

الكاريبي، وتسجل أعلى مستوى لها في الدول مرتفعة الدخل بنسبة تبلغ نحو 93 في المائة.

على مستوى الدول العربية فرادى تسجل كل من مستويات مشاركة الإناث في قوة العمل ونسبة الشمول المالي للإناث أعلى مستوى لها في ثلاث دول عربية وهي الإمارات بنسبة بلغت 52.4 في المائة و76.4 في المائة على التوالي، والكويت 49.7 في المائة و73.5 في المائة، والبحرين 45.0 في المائة و75.4 في المائة.

يلاحظ ارتباط ما بين ارتفاع مستويات الشمول المالي، والتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية مُقاساً بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، حيث تتوفر أعلى نسب للتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول التي تسجل كذلك أعلى مستوى للشمول المالي وغالبيتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيما تسجل الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة مستويات أقل من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي، الجدول رقم (1)، والشكل رقم (1).

#### جدول رقم (1)

نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي للإناث في الدول العربية مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية الأخرى وفقاً لأحدث بيان\*

الدول	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات في المؤسسة المالية
الأردن	18.1	26.6
الإمارات	52.4	76.4
البحرين	45.0	75.4
تونس	23.8	28.4
الجزائر	14.6	29.3
السعودية	22.1	58.2
العراق	11.6	19.5
عُمان	31.0	..
فلسطين	17.7	15.9
قطر	56.8	..
القُمر	36.6	..
الكويت	49.7	73.5
لبنان	22.9	32.9
ليبيا	33.9	59.6
مصر	21.9	27.0
موريتانيا	28.9	15.5
المغرب	21.5	16.8

إلا أن عملية فتح الحسابات المصرفية لا زالت ترتبط في العديد من الدول بحد أدنى للسن حتى يُسمح بفتح الحساب. ولمواجهة هذه التحديات التشريعية والتنظيمية، اتجهت بعض الدول العربية إلى تعديل هذه الأطر. ففي فلسطين، قامت سلطة النقد الفلسطينية بتعديل الأطر التشريعية بما يسمح بتعديل قواعد فتح الحسابات لإنشاء ما يُعرف "بحسابات الشمول المالي البنكية" بما يساعد على دمج الإنث من ذوي الدخل المحدود، حيث يسمح هذا الحساب بدمج عشرات الآلاف من المستفيدين للحسابات المصرفية بدون فرض رسوم على الخدمات التي يوفرها هذا الحساب<sup>9</sup>.

كذلك تبني البنك المركزي السعودي -استناداً إلى نماذج أعمال شركات التقنيات المالية في البيئة الرقابية الاختبارية المُتبناة من قبل البنك- مجموعة من القواعد تنظم أنشطة مقدمي خدمات المدفوعات، وتلك المتعلقة بتقديم منتج التمويل الاستهلاكي متناهي الصغر، وتحديث قواعد فتح الحسابات البنكية للسماح للإنث دون سن الثامنة عشرة بفتح الحسابات<sup>10</sup>.

#### الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية

يمكن أن يساعد التمويل الرقمي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 في المائة وتحقيق مكاسب تقدر بنحو 3.7 تريليون بحلول عام 2025 وتوفير الخدمات المالية لحوالي 1.6 مليار نسمة لا يتعاملون مع البنوك على مستوى العالم، أكثر من نصفهم من النساء وفقاً لبعض التقديرات<sup>11</sup>.

من شأن الخدمات المالية الرقمية أن تساعد على تجاوز العديد من التحديات التي تحول دون نفاذ الإنث إلى الخدمات المالية الرسمية لاسيما إذا صُممت هذه الخدمات بما يتلاءم مع احتياجات الإنث من الخدمات المالية المختلفة.

على ضوء ما سبق، يهتم الجزء التالي باستخلاص أبرز الدروس المستفادة من واقع التجارب الإقليمية والدولية فيما يتعلق بزيادة مستويات الشمول المالي للإنث بما يدعم التمكين الاقتصادي.

#### تبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي تركز على تذليل العقبات التي تواجه إدماج الإنث مالياً واقتصادياً

مع تزايد عدد الدول التي تبنت استراتيجيات للشمول المالي، ظهر توجه نحو تبني تدابير في إطار هذه الاستراتيجيات لتشجيع نفاذ الإنث إلى الخدمات المالية مع اعتماد أهداف محددة برأب فجوة النوع في الشمول المالي.

من بين التجارب المتميزة في هذا المجال استراتيجية الشمول المالي للأردن التي وضعت من بين أهدافها رفع مستويات الشمول من نحو 24.6 في المائة في عام 2014 إلى 36.6 في المائة بحلول عام 2020، مع تبني هدف تقليل الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي بالأردن من 53 في المائة إلى 35 في المائة، الأمر الذي من شأنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5 في المائة<sup>8</sup>. من بين أهم السياسات التي يعول عليها لزيادة مستويات الشمول المالي للإنث وفق هذه الاستراتيجية تشجيع المصارف على فتح الحسابات المالية للشرائح ذات الأولوية من الإنث في الفئة العمرية (15-18 سنة)، والنساء واللاجئين وذوي الدخل المنخفض.

#### تعديل الأطر التشريعية والتنظيمية بما يسمح بالمزيد من الشمول المالي للمرأة

بُنيت العديد من الخدمات المالية على أساس تشريعات وأطر تنظيمية قد تحول في حد ذاتها دون التوسع في الشمول المالي للمرأة. فعلى سبيل المثال، ترتبط عملية فتح الحسابات المصرفية في عدد من الدول بوجود حد أدنى من الأموال مودع في هذا الحساب، كما أن غالبيتها يرتبط بوجود رسوم لفتح الحساب وهو ما يحول دون نفاذ شريحة من الإنث لهذه الحسابات. من جهة أخرى، ورغم كون الإنث الشباب يشكلن نسبة مهمة من الإنث في المنطقة العربية،

<sup>10</sup> صندوق النقد العربي، (2021). "مرصد البيئات الرقابية الاختبارية"، الإصدار الأول، قيد النشر.

<sup>11</sup> Mckinsey Global Institute, (2016). "Digital Finance For All: Powering Inclusive Growth In Emerging Economies", 2016.

<sup>8</sup> CBJ, The National Financial Inclusion Strategy 2018 – 2020. Available : <https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/2018/The%20National%20Financial%20Inclusion%20Strategy%20A9.pdf>.

<sup>9</sup> صندوق مشاريع المرأة العربية، "إنجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 8 دروس من الميدان".

يتطلب نهج الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي للإناث عدد من المقومات وفق أفضل الممارسات الدولية وذلك بما يشمل<sup>12</sup>:

- جعل أنظمة الهوية والوثائق الثبوتية في متناول جميع النساء والفتيات على مستوى العالم.
- تسهيل نفاذ الإناث لخدمات الهاتف النقال والانترنت.
- التحول نحو النظم الإلكترونية للتحويلات الاجتماعية للنساء ليتم إيداع تلك التحويلات في حسابات مالية رقمية بما يُمكن المرأة من النفاذ إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية.
- ضمان قابلية التشغيل البيئي ما بين الأنظمة الحكومية لمدفوعات التحويلات الاجتماعية ومزودي الخدمات المالية من القطاع الخاص.
- تقوية المهارات الرقمية للمرأة وتعزيز مستويات معرفتها المالية.
- توفير الحماية الشاملة لمستهلكي الخدمات المالية الرقمية من الإناث وبطريقة تتلاءم مع احتياجاتهن وقدراتهن بما في ذلك متطلبات الكشف عن أسعار المنتجات والشروط بلغة واضحة وتدابير مناسبة لضمان خصوصية وأمن البيانات.

### التوسع في الخدمات المالية المُصممة لمواكبة الاحتياجات المالية للمرأة

تشير الدراسات إلى أن توسيع فرص الشمول المالي للمرأة تتطلب أن يتم النظر إلى ذلك من منظور أوسع يمتد ليشمل طبيعة الحواجز التي تحول ذلك بما يشمل التحديات الاجتماعية والموروثات الثقافية وطبيعة المجتمعات المحلية التي تحول في بعض البلدان دون توسيع فرص النفاذ للخدمات المالية، وهو ما يستلزم من المؤسسات المالية بدايةً تصميم الخدمات المالية بما يهدف إلى تجاوز هذه العقبات من خلال عدد من الآليات التي تختلف من دولة لأخرى حيث تركز بعض الدول على تأسيس فروع تابعة للمصارف تعمل بها إناث، أو توسيع شبكة وكلاء مزودي الخدمات المالية لتشمل شبكة من الوكلاء الإناث.

كما يتطلب توسيع نطاق الشمول المالي للمرأة فهماً جيداً لطبيعة الاحتياجات المالية للمرأة وكيفية تلبيتها من خلال خدمات مالية تصمم خصيصاً لتلبية هذه الاحتياجات وتذليل التحديات التي تواجه نفاذ المرأة إلى كل نوع من أنواع الخدمات المالية سواء تعلق الأمر بخدمات المدفوعات أو التحويلات أو الادخار أو الاستثمار أو التأمين أو غيرها من الخدمات المالية الأخرى.

فالدلائل تشير إلى تعقد احتياجات المرأة من الخدمات المالية مقارنة بالرجل، فهي تحتاج إلى خدمات للمدفوعات لسداد مصاريف التعليم والصحة لأبنائها وسداد المدفوعات الدورية للخدمات العامة التي تحصل عليها الأسرة، علاوة على خدمات مالية لتأمين الأسرة مالياً ضد أية صدمات اقتصادية متوقعة، إلى جانب خدمات للحصول على الإقراض والتمويل متناهي الصغر لإدارة المشروعات. بالتالي فاحتياجاتها لا تقتصر على الخدمات المالية قصيرة الأجل مثل خدمات المدفوعات والتحويلات وإنما تمتد كذلك إلى الخدمات المالية طويلة الأجل التي ترتبط بالادخار والاستثمار والتأمين. من جانب آخر، تختلف هذه الخدمات من دولة لأخرى، كما تختلف كذلك بحسب المجتمعات المحلية داخل كل دولة، بل ومن امرأة إلى أخرى حسب المستوى التعليمي، والعمر، وفئة الدخل. كافة هذه العوامل ترجح تبني نهج للشمول المالي للمرأة يستند إلى الموائمة ما بين الخدمات المالية للمرأة واحتياجاتها المالية.

من أبرز التجارب الدولية في هذا الإطار تجربة بنك جرامين الموجهة إلى توفير التمويل متناهي الصغر للإناث كآلية لخفض الفقر وتمكين المرأة من خلال العديد من البرامج بالشراكة مع شبكة من الوكلاء من المجتمعات المحلية [Community Agent Network (CAN)] تستهدف تذليل العقبات التي تواجه نفاذ الإناث إلى الخدمات المالية. تقوم إحدى التجارب في بنجلاديش على توفير خدمات مالية رقمية مُصممة لتمكين الإناث من إدارة المشاريع الزراعية عبر الهاتف المحمول بكلفة ميسورة وبكفاءة بالاستفادة من شبكة الوكلاء المحليين لتمكينهن من تبني الخطط الزراعية

<sup>12</sup> GPMI, (2020). “Advancing Women’s Digital Financial Inclusion”, Report prepared for the G20 Global Partnership for Financial Inclusion by the Better Than Cash Alliance, Women’s World Banking, and the World Bank Group, July.

الملائمة وإدارة الأموال والادخار واتخاذ قرارات مالية مستنيرة<sup>13</sup>.

يُشار في هذا السياق، إلى أن تجربة بنك جرامين الذي تأسس رسمياً في عام 1983 تعتبر إحدى التجارب الملهمة عالمياً لعملية صنع السياسات على صعيد خفض الفقر وزيادة مستويات الشمول المالي للمرأة. يركز البنك على تقديم التمويل متناهي الصغر للعملاء من الفقراء ويستهدف الإناث بالأساس (94 في المائة من العملاء من الإناث). قدم البنك منذ تأسيسه 16 مليون قرصاً متناهي الصغر بمعدلات للسداد بلغت 98 في المائة<sup>14</sup>.

### برامج خاصة للشمول المالي للإناث من ذوي الدخل المنخفض

تمثل الإناث من ذوي الدخل المحدود فئة مهمة من الفئات المحرومة من النفاذ للخدمات المالية مقارنة بمثيلاتهن من ذوات الدخل المتوسط والمرتفع. بناءً عليه، من المهم بالنسبة للجهات المعنية في الدولة تصميم برامج مخصصة للشمول المالي لهذه الفئة تتواءم مع احتياجاتهن وتذلل التحديات التي تواجههن في الحصول على التمويل.

فعلى سبيل المثال، تتبنى وزارة التضامن الاجتماعي في مصر برنامج التمويل متناهي الصغر للمرأة المعيلة "مستورة" بالتعاون مع بنك ناصر الاجتماعي لتوفير التمويل لذوات الدخل المحدود من خلال تسهيل حصولهن على قروض توجه للإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي والخدمات والمشروعات المنزلية. يستهدف البرنامج الإناث من ذوي الدخل المنخفض أو المعدوم. تم في إطار هذا البرنامج تقديم نحو 20 ألف قرص للفتيات المستهدفة في 26 محافظة مصرية بإجمالي قروض تقدر قيمتها بنحو 332 مليون جنيه<sup>15</sup>.

### التحول نحو نظم التحويلات الاجتماعية الإلكترونية

تعتبر برامج التحويلات الاجتماعية من أهم مصادر التمكين الاقتصادي للمرأة في العديد من الدول النامية حيث توفر

لهن ولأسرهن الفرصة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسرة ودعم فرص نفاذ الأبناء إلى خدمات التعليم والصحة. مؤخراً اتجه عدد من الدول إلى تعزيز الشمول المالي للمرأة من خلال التحول إلى برامج التحويلات الاجتماعية الرقمية عبر تحفيز الإناث على فتح حسابات لتلقي أموال التحويلات الاجتماعية وبالتالي تشجيعهن على إدارة أموالهن بسهولة ويسر والاستفادة المباشرة من هذه التحويلات في التمكين الاقتصادي.

في هذا الإطار، لمصر تجربة رائدة في هذا المجال، حيث يتم تقديم الدعم النقدي لنحو 2 مليون سيدة في إطار برنامج تكافل وكرامة بكلفة تقدر شهرياً بنحو 977 مليون جنيه من خلال برامج التحويلات الاجتماعية الإلكترونية بهدف التمكين الاقتصادي للمرأة. فرغم كون الدعم ممنوح للأسرة إلا أنه في العديد من الحالات يُشترط للحصول عليه أن يتم تقديمه للإناث المعيلات لهذه الأسر بأسمائهن (بما يمثل 79 في المائة من إجمالي المستفيدين من البرنامج).

تم في إطار هذا البرنامج التعاون ما بين وزارة التضامن الاجتماعي، والبنك المركزي المصري، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وشركات الهاتف المحمول الأربع لتقديم التحويلات الاجتماعية للإناث من خلال الحوافز الرقمية للهواتف المحمولة بهدف المزيد من الشمول المالي للإناث<sup>16</sup>.

كذلك تمكنت الهند من حفز الإناث على فتح الحسابات المصرفية من خلال التحول إلى نظم التحويلات الاجتماعية الرقمية التي ساعدت أكثر من 200 مليون سيدة على فتح حسابات مصرفية لأول مرة مؤخراً للحصول على دعم نقدي. ساعد ذلك على زيادة مستويات الشمول المالي للمرأة في إطار نظم مُصممة بعناية لتقديم الخدمات المالية لهذه الفئة من

Grameen Support Group, Australia, available at: <https://www.gdrc.org/icm/grameen-supportgrp.html>.

<sup>15</sup> وزارة التضامن الاجتماعي، مصر، متاح من خلال الرابط: <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=14>

<sup>16</sup> وزارة التضامن الاجتماعي، مصر، متاح من خلال الرابط: <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=1650>

<sup>13</sup> Grameen Foundation, "Making cash digital is the key to possibility: When poor women control their own money, it no longer controls them". Available at: <https://grameenfoundation.org/solving-poverty/mobile-money>.

<sup>14</sup> The Global Development Research Center, Grameen Bank - Banking on the Poor: Summary Paper from the

للخدمات المالية من 20 نقطة مئوية في عام 2011 إلى 6 نقطة مئوية<sup>19</sup>.

### التركيز على شمولية شبكة وكلاء مزودي الخدمات المالية للإناث

تمثل شبكة وكلاء مزودي الخدمات المالية أحد الآليات المهمة لزيادة مستويات الشمول المالي للخدمات المالية الرسمية في المناطق الريفية الواعدة في العديد من البلدان. هذه الشبكة تتسم بارتفاع مستوى هيمنة الذكور اقتصادياً بشكل كبير، وهو ما يمثل تحدي أمام الوصول بالخدمات المالية بطريقة ملائمة للإناث في العديد من المجتمعات.

بناءً عليه، تركز الجهود الرامية إلى زيادة الشمول المالي للمرأة على التوسع في تأسيس شبكات الوكلاء لمزودي الخدمات المالية المُدارة من قبل الإناث.

في هذا الإطار يتعاون بنك جرامين مع شركات التقنيات المالية وشبكة الوكلاء المحليين Community Agent Network (CAN) من الإناث في الفلبين للتوسع في تقديم خدمات منصات الدفع الإلكتروني عبر الهواتف المحمولة التي تنتشر على نطاق واسع في المجتمعات المحلية. تسعى هذه الشبكات إلى نشر وحدات البيع والأجهزة اللوحية والمحمولة في المنازل التي يتم بها ممارسة الأنشطة الاقتصادية متناهية الصغر، والمحلات التجارية الصغيرة، وقوارب الصيد، والجزر النائية التي لا يمكن لقاطنيها الحصول على الخدمات المالية الرسمية أو تحمل كلفتها. تُمكن هذه الشبكة التجار من الحصول على مدفوعات فورية نظير منتجاتهم وخدماتهم، وكذلك إمكانية إجراء عمليات للإيداع المصرفي من خلال هذه المنصات بكلفة زهيدة مقارنة بالخدمات المثلثة المُقدمة من خلال البنوك. ساهم وجود مثل هذه الشبكات في زيادة مستويات الشمول المالي ومن زيادة مستويات الدخل التي تحصل عليها الإناث من الوكلاء بنسبة لا تقل عن 20 إلى 30 في المائة<sup>20</sup>.

الفئات المستبعدة مالياً خلال السنوات السابق، وعزز كذلك من مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة في الهند<sup>17</sup>.

### تبني نظم الهوية الرقمية

يُقدر البنك الدولي وجود نحو مليار نسمة لا تتوفر لديهم هوية ثبوتية بما يحول دون نفاذ العديد منهم إلى الخدمات المالية. فبحسب مسح الشمول المالي للبنك الدولي أوضح 26 في المائة من المشمولين في المسح من الدول منخفضة الدخل أن سبب عدم نفاذهم إلى الخدمات المالية يُعزى إلى عدم توفر هوية لديهم. كما أشار المسح إلى أن الإناث الأكثر فقراً في الدول منخفضة الدخل تقل فرص حصولهن على هوية ثبوتية بنسبة 30 في المائة مقارنة بالرجال في نفس شرائح الدخل<sup>18</sup>.

في إطار مبادرة الهوية للتنمية المُتبناة في إطار الرئاسة الأرجنتينية لمجموعة العشرين في عام 2019 Identification for Development (ID4D) Initiative أكد البنك الدولي أهمية توفر ثلاث مقومات أساسية في الهويات الوطنية بما يشمل 1. وجود إطار قانوني قوي داعم لإصدار هذه الهويات، و2. صفات فريدة مُعرفة لكل شخص، علاوة على 3. توفرها في صورة رقمية. في هذا السياق، عوّل العديد من البلدان على الهويات الرقمية مؤخراً لزيادة مستويات الشمول المالي للمرأة، حيث إن توفر هذه الهويات يساعد مزودي الخدمات المالية على التحقق من توفر متطلبات العناية الواجبة للعميل وبالتالي التوسع في تقديم هذه الخدمات.

من أهم التجارب في هذا الإطار التجربة الهندية حيث استفادت الحكومة من تبني نظام الهوية الرقمية المعتمد على الصفات الحيوية والمعرف باسم Aadhaar (number المكون من اثنتي عشرة رقماً والذي يغطي 99 في المائة من السكان وفي إطار برنامج [Jan Dhan Yojana (JDY)] من فتح حسابات مصرفية لنحو 300 مليون شخص وبالتالي زيادة مستويات الشمول المالي بنحو 30 نقطة مئوية ما بين عامي 2011 و2017، ومن تقليل فجوة النوع في النفاذ

<sup>19</sup> GPFI, (2020). Op cit.

<sup>20</sup> Grameen Foundation, "Female shop owners catalyzing financial inclusion in the Philippines". Available at: <https://grameenfoundation.org/stories/press-releases/female-shop-owners-catalyzing-financial-inclusion-in-the-philippines>.

<sup>17</sup> GPFI, (2020). "Advancing Women's Digital Financial Inclusion", KSA Presidency, July. Available at: [https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/sites/default/files/sau dig20\\_women.pdf](https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/sites/default/files/sau dig20_women.pdf)

<sup>18</sup> Appaya, S. and Varghese, M. (2019)., "Digital ID – a critical enabler for financial inclusion", World Bank. Available at: <https://blogs.worldbank.org/psd/digital-id-critical-enabler-financial-inclusion>.

كما تتجه المنصة كذلك إلى تقديم قروض التمويل متناهي الصغر لعمليات المنصة المصرفية في المناطق الجغرافية النائية<sup>22</sup>.

### التركيز على التثقيف المالي للمرأة

تشير الدلائل الدولية ليس فقط في الدول النامية وإنما كذلك في الدول المتقدمة إلى انخفاض مستويات التثقيف المالي واختلاف السلوك المالي للمرأة مقارنة بالرجل وهو ما يعزى إلى عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. بالتالي لا تتوفر للمرأة المعرفة المالية التي تمكنها من المقارنة ما بين الخدمات المالية المختلفة، وفهم المصطلحات المالية، واتخاذ قرارات مالية صائبة بشأن إدارة الأموال. بالتالي تنخفض مستويات الثقة المالية لديهم ويتعرضن بشكل أكبر للتقلبات في سلوكهن المالي مقارنة بالرجال<sup>23</sup>.

تشير الدلائل إلى أن المعرفة المالية محدداً مهماً يرتبط بمجموعة من النتائج على صعيد إدارة وتراكم الثروة، والتخطيط للتقاعد، وقرارات الادخار، والتمكين الاقتصادي للمرأة<sup>24</sup>.

تعتبر الدول العربية من أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات المعرفة المالية للمرأة حيث ترتفع مستويات الفجوة في المعرفة المالية ما بين الجنسين في عدد كبير من الدول العربية إلى ما يفوق المتوسط العالمي البالغ 5.6 في المائة<sup>25</sup>.

#### جدول رقم (2)

نسبة التثقيف المالي للإناث في الدول العربية وفقاً لأحدث بيان

التثقيف المالي للإناث (عدد الإناث المتقنات مالياً بالنسبة لإجمالي الإناث البالغات)	
22	الأردن
41	الإمارات
38	تونس

<sup>24</sup> Van Rooij, M., Lusardi, A. and Alessie, R., 2012. 'Financial literacy, retirement planning and household wealth', Economic Journal, 122: 449-478.; Lusardi, A., and Mitchell, O., 2007. 'Baby boomer retirement security: the roles of planning, financial literacy and household wealth', Journal of Monetary Economics 54(1): 205-224; Postmus J. et al., 2013. 'Financial literacy: building economic empowerment with survivors of violence', Journal of Family Economic Issues, 34: 275-284.

<sup>25</sup> صندوق مشاريع المرأة العربية، (2020). "إنجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 8 دروس من الميدان"، يونيو.

الأمر ذاته ينطبق في المنطقة العربية، التي يهيمن بها الذكور على شبكات وكلاء مزودي الخدمات المالية، وهو ما يحول نسبياً دون التواصل الدوري ما بين هذه الشبكة من الوكلاء والعمليات من الإناث في بعض الدول العربية والمجتمعات المحلية وتعريفهم بالخدمات المالية المختلفة وتدريبهن على استخدامها. بالتالي فإحدى الآليات التي يُمكن أن تساهم في زيادة مستويات الشمول المالي للمرأة تتمثل في جعل شبكات وكلاء مزودي الخدمات المالية أكثر شمولية للجنسين في الدول العربية.

فعلى سبيل، تركز شركة "دينارك" التي تعتبر من أبرز شركات الدفع في الأردن على التوسع في شبكة وكلاء الخدمات المالية من الإناث بدعم من "صندوق مشاريع المرأة العربية" لتقديم الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة للمرأة الأردنية المستبعدة مالياً في المناطق النائية والريفية. ولما كان بناء القدرات يُمثل واحداً من أهم التحديات التي تواجه شبكة وكلاء مزودي الخدمة المالية من الإناث، تركز شركة "دينارك" على الاستثمار في تدريب شبكة الوكيلات ليس فقط على كيفية تقديم الخدمات المالية والتحقق من متطلبات امتثال العمليات، وإنما أيضاً على التدريب على إدارة المبيعات ومهارات التسويق. يُشار إلى أن "دينارك" نجحت في تسجيل 16 ألف محفظة إلكترونية عبر المحمول على مدى عامين يمتلكها إناث وحصلت على جائزة "Equal in tech"، وحظيت بزيادة من ملكة هولندا ومن المبعوث الخاص للأمم المتحدة للشمول المالي من أجل التنمية<sup>21</sup>.

كذلك تتوفر تجربة مماثلة في مصر مُقدمة من شركة "فوري" التي تعتبر أكبر شركة مزودة لخدمات الدفع الإلكتروني في مصر التي توسعت مؤخراً في شبكات الوكلاء التي تديرها الإناث بقدر قليل من رأس المال ومتطلبات تسجيل بسيطة من خلال منصة "هي فوري" التي تقدم مزايا إضافية للوكيلات من الإناث من خلال برامج للتأمين متناهي الصغر،

<sup>21</sup> صندوق مشاريع المرأة العربية، مرجع سابق.

<sup>22</sup> صندوق مشاريع المرأة العربية، مرجع سابق.

<sup>23</sup> OECD, "Addressing women's needs for financial education", International Network on Financial Education. Available at: [https://www.oecd.org/daf/fin/financial-education/OECD\\_INFE\\_women\\_FinEd2013.pdf](https://www.oecd.org/daf/fin/financial-education/OECD_INFE_women_FinEd2013.pdf)

مستويات المعرفة المالية من خلال التركيز على محورين يتمثل الأول في التعليم والتثقيف المالي للأطفال والشباب، والثاني في مساعدة البنوك في ابتكار منتجات وخدمات مالية مناسبة للأطفال والشباب.

وفي المغرب، تستهدف المؤسسة المغربية التي تأسست في عام 2013 بمبادرة من بنك المغرب رفع الوعي المالي من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم المالي التي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى الدول العربية التي يتم مراجعتها كل ثلاث سنوات وتستهدف إشراك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية لتنفيذ برامج لزيادة مستويات التثقيف المالي بالتركيز على المناهج التعليمية وتضمين المعرفة المالية في برامج محو الأمية<sup>26</sup>.

#### توفير الإحصاءات الخاصة بالشمول المالي للإناث

تلعب الإحصاءات دوراً مهماً في توضيح العديد من الجوانب المرتبطة بالشمول المالي للمرأة على صعيد جانبي العرض والطلب للخدمات المالية. ومن شأن توفر إحصاءات موثوقة للشمول المالي وبحسب النوع أن تسهم في دعم عمليات صياغة وتقييم الاستراتيجيات الوطنية والسياسات الخاصة بالشمول المالي للمرأة.

كما أن هذه النوعية من البيانات كذلك من شأنها أن تساعد مزودي الخدمات المالية على تصميم خدمات مالية مصممة بشكل أفضل لخدمة الإناث. ففي هذا الإطار، أشارت بيانات وفرتها جمعية البنوك الدولية حول الشمول المالي للإناث وسلوكهن المالي من خمسة عشر بنكاً في خمس قارات إلى أن الخدمات المالية المصممة للإناث بشكل جيد من شأنها أن تدعم أداء المؤسسات المالية لكون الإناث يدرن أكثر مقارنة بالرجال، كما يلتزمون بسداد مدفوعات القروض بمعدل أعلى من مثيلاتها بالنسبة للذكور، وهن أكثر ولاءً لبنوكهن إذا ما تمت خدمتهن بشكل جيد.

من بين التجارب التي اهتمت بإنتاج الإحصاءات الخاصة بالشمول المالي للمرأة تجربة دولة رواندا<sup>(27)</sup> حيث كانت نسبة الشمول المالي لا تتعد 21 في المائة في عام 2008، وهو ما دعا البنك المركزي إلى تبني هدف رفع نسبة الشمول

التثقيف المالي للإناث (عدد الإناث المتقنات مالياً بالنسبة لإجمالي الإناث البالغين)	
البحرين	36
الجزائر	28
السعودية	28
السودان	20
الصومال	15
العراق	25
فلسطين	21
الكويت	40
لبنان	39
مصر	25
موريتانيا	29
اليمن	8
المتوسط	27.7

المصدر: مؤسسة ستاندرد أند بورز، المؤشر العالمي للمعرفة المالية.

على مستوى الدول العربية، تسجل الإمارات وتونس أعلى مستوى للتثقيف المالي للإناث من مجمل الإناث البالغين بنسبة بلغت 41 و38 في المائة على التوالي. ويشار إلى أن الإمارات تعتبر الدول العربية الوحيدة التي ترتفع بها مستويات التثقيف المالي للإناث بما يفوق الرجال أي وجود فجوة نوع سالبة فيما يتعلق بالتثقيف المالي.

تتوفر في الدول العربية عدد من التجارب المميزة للتثقيف المالي من أبرزها التجارب المسجلة في كل من الإمارات، والمغرب ومصر ولبنان وعدد من الدول العربية. ففي الإمارات أطلق اتحاد المصارف مبادرة لتعزيز المعرفة المالية تقوم من خلالها المصارف بتنفيذ عدد من الأنشطة التي تستهدف رفع الوعي المالي لاسيما بالنسبة للمرأة والشباب في إطار المسؤولية الاجتماعية للبنوك. تركز هذه الأنشطة على تمكين العملاء من كفاءة اتخاذ القرارات المالية بتقديم كافة المعلومات والإرشادات التفاعلية فيما يتعلق بإدارة الدخل والأصول والميزانية، إضافة إلى أنشطة ومبادرات معززة للتعليم المالي في المدارس والجامعات.

كما تتبنى مصر مبادرة "عشان بكرة" التي تسعى إلى الاستفادة من أفضل الممارسات لدعم صناعات السياسات بهدف زيادة

<sup>27</sup> Murray, B. (2018). "Catalyzing Women's Financial Inclusion: The Role of Data", CGAP, Feb. available at: <https://www.cgap.org/blog/catalyzing-womens-financial-inclusion-role-data>.

<sup>26</sup> اتحاد المصارف العربية، (2017). "الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي"، أكتوبر.

#### قائمة المصادر باللغة الإنجليزية:

- Appaya, S. and Varghese, M. (2019)., "Digital ID – a critical enabler for financial inclusion", World Bank. Available at: <https://blogs.worldbank.org/psd/digital-id-critical-enabler-financial-inclusion>. The Global Development Research Center, Grameen Bank - Banking on the Poor: Summary Paper from the
- Boyd, C. & U. Aldana (2015). The Impact of Financial Education on Conditional Cash Transfer Beneficiaries in Peru. En: Veras, F. & C. Robino "Social Protection, Entrepreneurship and Labour Market Activation" Policy in Focus Volume 12, Issue No.2. IPC-UNDP. pp. 26-27.
- CBJ, The National Financial Inclusion Strategy 2018 – 2020. Available: <https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/2018/The%20National%20Financial%20Inclusion%20Strategy%20A9.pdf>.
- CGAP, "Gender, Policy, and Financial Inclusion". Available at: <https://www.cgap.org/blog/series/gender-policy-and-financial-inclusion>.
- GPF, (2020). "Advancing Women's Digital Financial Inclusion", Report prepared for the G20 Global Partnership for Financial Inclusion by the Better Than Cash Alliance, Women's World Banking, and the World Bank Group, July.
- Grameen Foundation, "Making cash digital is the key to possibility: When poor women control their own money, it no longer controls them". Available at: <https://grameenfoundation.org/solving-poverty/mobile-money>.
- Grameen Foundation, "Female shop owners catalyzing financial inclusion in the Philippines". Available at: <https://grameenfoundation.org/stories/press-releases/female-shop-owners-catalyzing-financial-inclusion-in-the-philippines>.
- Grameen Support Group, Australia, available at: <https://www.gdrc.org/icm/grameen-supportgrp.html>.
- Holloway, K., Niazi, Z., Rouse, R. (2017). IPA Women's Economic Empowerment Through Financial Inclusion A Review of Existing Evidence and Remaining Knowledge Gaps.
- Lusardi, A., and Mitchell, O., 2007. 'Baby boomer retirement security: the roles of planning, financial literacy and household wealth', Journal of Monetary Economics 54(1): 205-224.

المالي إلى نحو 80 في المائة في عام 2017. بناءً عليه طلب البنك المركزي تصنيف البيانات المصرفية بحسب الجنس وهو ما أوضح انخفاض نصيب الإناث من القروض المصرفية إلى ما لا يتعد 20 في المائة. بالتالي عملت الحكومة على وضع خطط لتعزيز وصول السكان إلى قنوات الادخار من خلال تشجيع تأسيس جمعيات الادخار في المجتمعات المحلية، كما قام بتعديل القواعد التنظيمية للسماح للوكلاء في المناطق البعيدة بتقديم الخدمات المالية إلى قاطني هذه الأماكن، وهو ما ساعد على تضاعف نسبة الشمول المالي لتصل إلى 42 في المائة بالنسبة للقنوات المالية الرسمية، في حين ارتفعت النسبة إلى 72 في المائة بما يشمل للقنوات المالية غير الرسمية في عام 2012.

مع توفر البيانات المصرفية بحسب النوع اتضح للبنك المركزي بقاء نسبة الإناث الحاصلات على قروض ثابتة رغم هذه التدخلات، الأمر الذي دفع البنك المركزي لأن يطلب من المؤسسات المالية توفير بيانات ومؤشرات للخدمات المالية وللأداء المصرفي أكثر تفصيلاً ومُصنفة بحسب النوع بما يساعد على فهم أكثر دقة للخدمات المالية ووسائل تقديمها وكيفية الوصول الجغرافي إلى الفئات المستعدة مالياً بما يساعد على تصميم سياسات، الأمر الذي ساهم في زيادة مستويات الشمول المالي للمرأة التي ارتفعت بدورها من 28 في المائة في عام 2011 إلى 42 في المائة في عام 2017<sup>(28)</sup>.

#### قائمة المصادر باللغة العربية:

- اتحاد المصارف العربية، (2017). "الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي"، أكتوبر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، "أهداف التنمية المستدامة 2030".
- صندوق مشاريع المرأة العربية، (2020). "إنجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 8 دروس من الميدان"، يونيو.
- صندوق النقد العربي، (2021). "مرصد البيانات الرقابية الاختيارية"، الإصدار الأول، قيد النشر.
- مؤسسة ستاندرد أند بورز، المؤشر العالمي للمعرفة المالية
- وزارة التضامن الاجتماعي، مصر، متاح من خلال الرابط: <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=14>
- وزارة التضامن الاجتماعي، مصر، متاح من خلال الرابط: <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=1650>

<sup>28</sup> WB, (2019). "FINDEX Database". available at: <https://globalindex.worldbank.org/>.

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يمكن زيارة الموقع الإلكتروني  
لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:

[www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

صدر من هذه السلسلة:

- العدد الأول: النبوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).
- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).
- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتبنية في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (أبريل 2020).
- العدد الثالث عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران وسياسات دعم التعافي في الدول العربية (مايو 2020).
- العدد الرابع عشر: مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (يونيو 2020).
- العدد الخامس عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي (يوليو 2020).
- العدد السادس عشر: حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية (أكتوبر 2020).
- العدد السابع عشر: الشمول المالي الرقمي (ديسمبر 2020).
- العدد الثامن عشر: دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والوطنية (يناير 2021).

- Murray, B. (2018). “Catalyzing Women’s Financial Inclusion: The Role of Data”, CGAP, Feb. available at: <https://www.cgap.org/blog/catalyzing-womens-financial-inclusion-role-data>.
- OECD, “Addressing women’s needs for financial education”, International Network on Financial Education. Available at: [https://www.oecd.org/daf/fin/financial-education/OECD\\_INFE\\_women\\_FinEd2013.pdf](https://www.oecd.org/daf/fin/financial-education/OECD_INFE_women_FinEd2013.pdf)
- McKinsey Global Institute, (2016). “Digital Finance For All: Powering Inclusive Growth In Emerging Economies”, 2016.
- Postmus J. et al., 2013. ‘Financial literacy: building economic empowerment with survivors of violence’, Journal of Family Economic Issues, 34: 275-284.
- Trivell, C. et al. (2018). “Financial Inclusion for Women: A Way Forward”, G20. Available at: <https://www.g20-insights.org/wp-content/uploads/2019/10/Financial-Inclusion-for-Women-Final.pdf>.
- Van Rooij, M., Lusardi, A. and Alessie, R., 2012. ‘Financial literacy, retirement planning and household wealth’, Economic Journal, 122: 449-478
- World Bank, (2019). “FINDEX Database”.
- World Bank, “World Development Indicators Database”.